

5 March 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣١١

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٥ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد فينيسيو ماتي (إيطاليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02916(A)



* 1 7 0 2 9 1 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣١١ لمؤتمر نزع السلاح. وأود الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر لهذا اليوم، السيد بيتر ستنلاند، كاتب الدولة لدى الشؤون الخارجية في فنلندا. السيد ستنلاند، لكم الكلمة.

السيد ستنلاند (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنه لشرف لي أن أكون هنا اليوم لأدلي بكلمة أمام مؤتمر نزع السلاح في قاعة المجلس الشهيرة.

وفي الوقت الراهن، ينصب الكثير من الاهتمام السياسي على الحالة في أوكرانيا.

وعلى الصعيد الوطني، كانت فنلندا وما تزال تؤكد دائماً بوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي على أهمية التقيد بالقانون والالتزامات الدولية. ويجب احترام ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقات الثنائية، ووثيقة هلسنكي الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومذكرة بودابست بشأن الأمن.

ومن منظور الأعمال المنجزة في مؤتمر نزع السلاح، من المهم الوثوق بالاتفاقات المتعلقة بالمسائل الأمنية، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالضمانات الأمنية.

واليوم، ما زالت مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح مهمتين كما كانتا من قبل. والعمل من أجل إيجاد عالم خال من هذه الأسلحة هو مسؤولية تقع على عاتق جميع الأمم. ولطالما أيدت فنلندا هذا الهدف بما لديها من دبلوماسية وخبرة، ولا نزال نقدم أي مساعدة قد تكون مفيدة.

وفي العام الماضي، شارك وزير خارجية فنلندا، إيركي توميوجا، في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، حيث طالب عدد متزايد من البلدان بتعزيز جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتختلف الآراء بشأن أفضل السبل للقيام بذلك. فالبعض يشدد على ضرورة المضي بسرعة نحو إبرام معاهدة حظر تهدف إلى تحريم هذه الأسلحة. بينما يريد آخرون إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لوضع اتفاقية للأسلحة النووية أو إطار آخر ملزم قانوناً. ويريد البعض استخدام الترتيبات والمحافل القائمة، لا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية اتخاذ خطوات وتدابير تدريجية نحو نزع السلاح النووي. ورغم وجود اختلافات في النهج، فإن الهدف النهائي يوحدنا. ولذلك، أرجو أن نتمكن من إيجاد أرضية مشتركة للقيام بإجراءات عملية.

وحسب تقديرنا، فإن الإمكانيات الأكثر واقعية، وبالتالي أولى الخطوات ذات الأولوية، تتصل بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي حان أوان إبرامها منذ وقت طويل.

وإن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على وشك أن يبدأ أعماله هنا في جنيف في نيسان/أبريل. ويسرنا أن الخبير الفنلندي السيد أوليه هاينونين، نائب المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيضع معارفه وخبراته الفريدة تحت تصرف الفريق. ونرجو أن تعزز هذه الأعمال إمكانيات التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل القريب. ولكن من المهم في الوقت ذاته تمديد الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية من دون تأخير.

ويظهر تاريخ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كيف يمكن أن تؤدي معاهدة، حتى قبل بدء نفاذها، إلى وقف اختياري يتحول تدريجياً إلى معيار دولي بحكم الأمر الواقع. وتهيب فنلندا بجميع الدول التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في النظام الدولي لتحديد الأسلحة. وهي تحدد الإطار اللازم لمنع انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ونزع السلاح النووي. وتتمتع جميع أركان هذه المعاهدة بنفس القدر من الأهمية. ويحظى تحقيق عالمية المعاهدة بأولوية عالية أيضاً. وتوفر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إطاراً لبناء الثقة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وتدعم فنلندا بنشاط تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أثناء الإعداد للمؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٥.

ويعمل الميسر الفنلندي للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وكيل كاتب الدولة للشؤون الخارجية ياكو لايفافا، على نحو وثيق مع منظمي المؤتمر ودول منطقة الشرق الأوسط بهدف تنظيم المؤتمر في هلسنكي في أقرب وقت ممكن. وكانت المشاورات الأخيرة مشجعة، وأرجو أن تتمكن الأطراف من البناء على أساس الخطوات المتخذة. وأود أن أشجع الأطراف على مواصلة العمل للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات المؤتمر بحيث يمكن تحديد موعد انعقاده من دون تأخير.

ويضطلع جميع الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار بالتزامات ومسؤوليات مشتركة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتحمل الدول الحائزة لأسلحة نووية مسؤوليات خاصة في مجال نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ولذلك، فمن المشجع بشكل خاص أن رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، قد أطلق عدداً من المبادرات خلال فترة رئاسته.

ومن الأهمية بمكان أن تمسك الدولتان التان تملكان أكبر مخزونات من الأسلحة النووية، أي الولايات المتحدة وروسيا، بزمام القيادة. وتعتبر المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها خطوة هامة جداً إلى الأمام في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى المزيد من التخفيضات في جميع فئات الأسلحة النووية. وثمة حاجة على وجه الخصوص إلى تخفيض ترسانات الأسلحة النووية التكتيكية أو غير الاستراتيجية، وكذلك إدراج هذه الأسلحة في نظام معاهدة دولية ملزمة قانوناً ويمكن التحقق منها. ولا توجد اليوم ترتيبات تعاهدية تحد من الأسلحة النووية التكتيكية، حتى وإن كانت عتبة استخدامها أدنى وخطر انتشارها ووقوعها في أيدي إرهابيين أكبر مما في حالة الأسلحة الاستراتيجية. ومن شأن تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية وإزالتها تعزيز الأمن في أوروبا وسيكون لهما أثر إيجابي على الأمن الدولي برمته. وينبغي أن تكون الخطوات الأولى الشفافية وتبادل المعلومات فضلاً عن تدابير أخرى لبناء الثقة مثل سحب الأسلحة من المواقع الأمامية.

وبشكل أعم، فإننا نعتبر التعاون والجهود المشتركة بين الدول النووية تطوراً إيجابياً. وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة الشفافية فيما بينها وقد يمهّد الطريق لنزع السلاح النووي في المستقبل. وباتت الحاجة اليوم إلى إطار لنزع السلاح أكثر عالمية من أي وقت مضى.

واستقطبت مسألة العواقب الإنسانية للأسلحة النووية عن حق اهتماماً كبيراً. وقد رسم مؤتمر أوسلو والمكسيك صورة قائمة للآثار الفاجعة لأي تفجير لأسلحة نووية على الناس والبيئة والمجتمعات بوجه عام. ولا أحد يستطيع أن يسمح بوقوع كارثة من هذا النوع. وستواصل هذه المناقشة في فيينا في وقت لاحق من هذا العام.

ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدت في نيويورك قبل عام، هي معاهدة تاريخية من نواح عديدة. وهي تُعد قصة نجاح في مجال الجهود الدولية لتحديد الأسلحة. ونعلم جيداً أن سهولة الحصول على الأسلحة بطريقة غير منظمة تسببت بمعاناة بشرية في جميع أنحاء العالم. ولما كانت معاهدة تجارة الأسلحة تشترط على الدول أن تتحلّى بالمسؤولية والشفافية في عمليات نقل الأسلحة وزيادة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لذلك فإنها سوف تؤثر على حياة الملايين من الناس، رجالاً ونساء وأطفالاً. ونحن بحاجة الآن إلى التركيز على بدء نفاذ المعاهدة دولياً وتنفيذها وتحقيق عالميتها على وجه السرعة. ويسرني غاية السرور أن أكثر من ١٠٠ دولة وقعت على المعاهدة وصدقت عليها ١١ دولة. وفنلندا، بعدما استكملت إجراءاتها الداخلية ذات الصلة بالموضوع، باتت مستعدة الآن لإيداع صك التصديق عليها. ويحدوني الأمل في أن تستمر الدول في التصديق عليها للسماح ببدء نفاذ المعاهدة على الصعيد الدولي قبل نهاية هذا العام.

ويسعدنا أن المكسيك أعربت عن استعدادها لاستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف. فالمكسيك مؤهلة للاضطلاع بهذه المسؤولية. ويسرنا أيضاً أن سويسرا عرضت استضافة الاجتماعات التحضيرية اللازمة في جنيف. والعرضان المكسيكي والسويسري، إذا ووفق عليهما، يمكن أن يمهّد السبيل إلى التنفيذ الفوري للمعاهدة. وكان المجتمع المدني شريكاً أساسياً طوال العملية التحضيرية للمعاهدة، وثمة ضرورة واضحة لدعمه الهام في السنوات المقبلة لجعل معاهدة تجارة الأسلحة فعالة وعالمية حقاً.

وقدمت فنلندا على مر السنين دعمها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال المعهد الفنلندي للتحقق من اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي يحظى باحترام كبير. فقد أسهم المعهد، بوصفه أحد المختبرات المعتمدة من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في التحقيق في هجوم وقع بالأسلحة الكيميائية في سورية في آب/أغسطس من العام الماضي. وكان تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري يمثل جهداً كبيراً للمجتمع الدولي، وقد قدمت فنلندا دعمها القوي للبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبغية الاضطلاع بهذه المهمة، من المهم أن يجري نقل المواد الكيميائية خارج سورية دون تأخير لتدميرها بطريقة مأمونة.

ويبلغ مجموع إسهام فنلندا في الصندوقين الاستئمانيين السوريين التابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ٦٥٠ ألف يورو. وعلاوة على ذلك، تشارك وحدة فنلندية معنية بالسلامة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في عملية النقل البحري التي تقوم بها الدانمارك والنرويج. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تُستخدم الخبرة الفنلندية في تدمير المواد الكيميائية السورية، حيث ستقوم شركة إيكوكيم الفنلندية لإدارة النفايات بتوفير أحد المرافق التي ستجري فيها معالجة المواد الكيميائية وتدميرها.

وفي عام ٢٠١٢ انضمت فنلندا إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ونحن نشترك في الأعمال التحضيرية لمؤتمر مابوتو الاستعراضي الذي سيعقد في حزيران/يونيه، وسيكون هذا أول

مؤتمر استعراضي تشارك فيه فنلندا كعضو كامل العضوية في الاتفاقية. وترى فنلندا أنه من المهم دعم تنفيذ الاتفاقية، وهي تساهم سنوياً بحوالي ٦ ملايين يورو في الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام. وعلاوة على ذلك، يسرني أن أشير إلى أن الممثل الدائم لفنلندا، السفير بايفي كايرامو، هو الرئيس المعين هذا العام لاجتماعات البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وقد تفاوض مؤتمر نزع السلاح والهيئات السابقة له على عدة اتفاقات رئيسية متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويمثل المؤتمر محفلاً مفيداً وضرورياً للمناقشات، ولكنه يجب أن يكون أكثر من ذلك. وترجو فنلندا أن يتمكن المؤتمر من الخروج من جموده الحالي ليحقق مرة أخرى الآمال المنوطة به وأن يصبح محفلاً حديثاً لمفاوضات نزع السلاح وتحديد الأسلحة يعود بالنفع علينا جميعاً. وتؤيد فنلندا إعادة النظر في أساليب عمل المؤتمر، بما في ذلك نظامه الداخلي، وزيادة عدد أعضائه، فضلاً عن تعميق مشاركة المجتمع المدني في أعماله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ستلاندر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة السيد ستلاندر إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة فترة قصيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة العامة. وأود الآن أن أرحب بضيفنا الموقر السيد غونزالو دي بينيتو سيكاديس، كاتب الدولة في الشؤون الخارجية في إسبانيا. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيد دي بينيتو سيكاديس لإلقاء كلمة.

السيد دي بينيتو سيكاديس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، عند افتتاح دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام، وجه لنا الأمين العام للأمم المتحدة رسالة واضحة لا لبس فيها من هذه المنصة نفسها أكد فيها على ضرورة كبح جماح التشاؤم المستشري الذي استحكم بالمؤتمر.

وهذا التقييم دقيق لا ريب فيه. وفي الواقع، يمكن القول إن أجواء التشاؤم العامة قد انتشرت إلى أجزاء أخرى من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ولم تعد مقتصرة على هذا المؤتمر. وهذه الأجواء تعزى جزئياً إلى تباطؤ التقدم في تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح، وفتور التزام بعض البلدان بهذا الجدول والتأخيرات في تحقيق أهداف معينة، مثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض على معاهدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية وعقد مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

بيد أن هناك تطورات أخرى جرت في الآونة الأخيرة تحملنا على الشعور بتفاؤل مشوب بالحذر، وأود التركيز عليها. وليس هدفي أن أتحدث عن جميع هذه التطورات، بل سأذكر بعضاً منها الآن.

في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣، خطا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خطوة حاسمة إلى الأمام بإصداره القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن عدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكان قراراً تاريخياً حقيقياً في هذا المجال. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أيضاً، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي أيد فيه الاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية التي في حوزة النظام السوري. وقد دخل هذا الاقتراح مرحلة التنفيذ، على الرغم من أننا نشعر بالقلق إزاء التأخيرات التي تقع وعدم الوفاء بالمواعيد المحددة.

وفي وقت لاحق، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، توصل ممثلو الدول الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا إلى اتفاق من حيث المبدأ مع إيران ينص على خطة عمل مشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وفي مجال تحديد الأسلحة، اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ معاهدة تجارة الأسلحة بأغلبية كبيرة، وتنشئ المعاهدة إطاراً قانونياً متيناً لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية. وتعمل إسبانيا على استكمال عملية التصديق وسوف يصدق البرلمان الإسباني على المعاهدة في نهاية هذا الشهر. وأود أن أهيب بالدول الموقعة الأخرى تشجيع التصديق على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها في أقرب وقت ممكن.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمسائل التي لم يُت في جدول أعمال نزع السلاح والتهديدات الجديدة، سيبدأ فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية أعماله هذا العام في جنيف، وسيعقد الاجتماع الأول للخبراء المعني بتنظيم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وتبين هذه التطورات أنه بالرغم من الصعوبات، لا يزال هناك استعداد لاتخاذ نهج متعدد الأطراف إزاء شتى التحديات وقدرة على اتخاذها، والتوفيق بين القضية المشتركة للأمن العالمي والمصالح الأمنية الوطنية. وهذه الثقة في العمل المتعدد الأطراف ليست جديدة وقد أثمرت نتائج هامة في الماضي. ولو بات المفاوضون الذين جاؤوا أمامنا إلى هذه القاعة، التي تبرعت بها إسبانيا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٣٦، نبهاً للتشاؤم، لما أبرم العديد من المعاهدات التي يسترشد بها عالم نزع السلاح حالياً وتشكل مراكز نظام عدم الانتشار. ولذلك، فإن هذه الروح الإيجابية والمتفائلة هي التي يجب أن تظل مصدر إلهامنا.

وكدولة طرف في جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تشكل نظام نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف، فإن إسبانيا ملتزمة التزاماً قوياً بالإسهام في هذا المسعى.

بيد أن الروح البناءة التي ينبغي أن توجه أعمالنا يجب أن تقتزن براغماتية ضرورية، لا سيما في المجال النووي. وإذا تأخذ إسبانيا في اعتبارها الحاجة المزدوجة إلى الحفاظ على الروح البناءة والنهج البراغماتي، فإنها تعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي، لا تزال أهم الأدوات المتاحة لنا للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتعد خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ خريطة طريق لا غنى عنها. فتلك الوثيقة، التي اعتمدت بتوافق الآراء، تعكس النهج والأولويات المختلفة للدول الأطراف. وقد أمكن اعتمادها بفضل التزام جميع الأطراف المعنية، وهذا ما أضفى الشمول والتنوع على التدابير التي تقترحها. وخطة العمل أداة تتمتع بإمكانيات هائلة. وإسبانيا ملتزمة بتطويرها بطريقة شاملة ومستدامة بدءاً بسلسلة الخطوات غير الحصرية التالية:

من الضروري مواصلة وتعزيز الالتزام بنزع السلاح. ونحث الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتعهد بالتزامات جديدة في مجال نزع السلاح واعتماد تدابير شفافية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن الاقتراح الذي تقدم به مؤخراً رئيس الولايات المتحدة، السيد باراك أوباما، لخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة الثلث يعتبر بوضوح خطوة هامة. ودعونا نأمل في أن تحظى هذه الخطوة بتجاوب دول أخرى حائزة للأسلحة النووية.

ونعتقد أيضاً أن عقد مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو مسألة رئيسية في هذه العملية، ونحن ندعم العمل الذي يقوم به الميسر، السفير لايفافا، في أجواء سياسية بالغة التعقيد.

وفي مجال الاتفاقات المتعددة الأطراف، ندعو البلدان التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك. إضافة إلى ذلك، نطالب بإجراء مفاوضات من دون تأخير على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وكما قلت، فإن هذه الخطوات ضرورية ولكنها لا تستبعد اتخاذ خطوات كثيرة غيرها لتنفيذ خطة العمل. وسوف تؤيد إسبانيا أي مبادرة ترمي إلى دفع عجلة تنفيذ خريطة الطريق.

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، فإن إسبانيا مقتنعة بأنه يمكن معالجة مشكلة الأسلحة النووية أيضاً من منظور آثارها الإنسانية.

ولكن يجب أن نسعى إلى كفالة أن تصبح هذه الجهود جزءاً لا يتجزأ من الطريق الذي رسمناه لأنفسنا. وهذا أمر ضروري لأن التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يجري في خطوات تدريجية تراكمية ويجب أن يشتمل على مشاركة أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة. ويجب على الدول التي تمتلك هذه الأسلحة على وجه الخصوص أن تشارك في العملية وأن تلتزم بها.

وكلنا نأسف لبطء وتيرة هذه العمليات والكمية الهائلة من الطاقة التي تستهلكها. ولكن لا توجد للأسف طرق مختصرة على هذا الطريق وأي زلة قدم قد تؤدي إلى انتكاسة.

وفهمنا لعواقب تفجير سلاح نووي، بناء على تحليل للمؤتمرين المعقودين في أوسلو وناياريث، هو بالضبط ما يجبرنا على كفالة تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ إلى أقصى حد ممكن. وأظهر المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عُقد في المكسيك، أن هذه المسألة تهم قسماً كبيراً من المجتمع الدولي.

ونشدد على أن المشاركة العالمية والبحث المستمر عن توافق في الآراء لا يزالان صيغتين لا غنى عنهما للنجاح.

وأود أن أكرّس ملاحظاتي الختامية إلى موضوع بالغ الأهمية من مواضيع الساعة ألا وهو الأزمة الحالية في أوكرانيا.

فعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في العقود الأخيرة لتخفيف حدة التوتر في أوروبا، فإن الحالة الراهنة في أوكرانيا غير مستقرة ومثيرة للقلق، لا سيما في ضوء التوتر الخطير في جمهورية القرم. وفي ضوء هذه الخلفية، لا بد من الحفاظ على نظام تدابير الشفافية وبناء الثقة التي حددها محافل من مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتفادي أي تصعيد لحدة التوتر في المنطقة. ولا يقل عن ذلك أهمية الاحترام الكامل للاتفاقات الدولية التي تضمن سيادة واستقلال أوكرانيا، لا سيما مذكرة بودابست المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وهذا يعني معالجة الأزمة من خلال الحوار واتخاذ تدابير احتواء لتجنب العواقب غير المستحبة. وينطوي هذا أيضاً على اعتماد تدابير شاملة تراعي جميع الحساسيات السياسية والإقليمية بغية استعادة الثقة المتبادلة من خلال العودة إلى روح الاتفاق الذي توصلت إليه القوى السياسية في أوكرانيا في ٢١ شباط/فبراير.

وأود أن أكرر أن إسبانيا تؤيد تماماً وحدة أراضي أوكرانيا وتأمل في عودة الأوضاع الديمقراطية الطبيعية في ذلك البلد في أقرب وقت ممكن. ولذلك ندعو جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى التعاون في البحث عن حل يستبعد استخدام القوة والوسائل العسكرية.

وسأختتم كلمتي بترديد رسالة التشجيع التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة إلى جميع الوفود في بداية هذه الدورة: إن المسائل التي تقع ضمن اختصاص مؤتمر نزع السلاح خطيرة جداً ولا يجوز أن نسمح لأنفسنا بأن نستسلم للجمود أو اليأس.

وكما قال ميغيل دي سرفانتس، أحد أعظم الكتاب في الأدب الإسباني، فإن "العقول النبيلة تطمح إلى تحقيق غايات نبيلة". ونبالة العقل التي سادت هذه القاعة طوال تاريخها هي الخصلة التي يجب أن نحافظ عليها إذا أردنا أن نرقى إلى مستوى التحديات التي تواجهنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي بينيتو سيكاديس على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة قصيرة من أجل مرافقة السيد دي بينيتو سيكاديس إلى خارج القاعة.

عُلِّقَت الجلسة فترة قصيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة العامة. واسمحوا لي أن أرحب بضيفنا الموقر، السيد إدغارس رينكيفتش، وزير خارجية لاتفيا. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيد رينكيفتش لإلقاء كلمة.

السيد رينكيفتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لإلقاء كلمة في مؤتمر نزع السلاح اليوم. واسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقديرنا للوفود الستة التي ستتولى رئاسة المؤتمر هذا العام، ونتمنى لها كل النجاح في هذه المهمة الهامة والبالغة الصعوبة التي ستضطلع بها. وأعرب عن الدعم الكامل أيضاً لوفد بلدي للأمين العام بالنيابة وفريقه.

وتؤيد لاتفيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في ٢١ كانون الثاني/يناير كما تؤيد جهود الاتحاد الأوروبي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكذلك العلوم والتكنولوجيا.

وبالإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي أن أشدد على بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لاتفيا.

وتعتبر لاتفيا المؤتمر المحفل الرئيسي لمفاوضات نزع السلاح. فهو يؤدي دوراً هاماً جداً في تعزيز مجموعة من الأهداف في مجال الأمن الدولي ترد في جدول أعماله. ونوه ونشيد بالتراث الفريد الذي خلقه المؤتمر والهيئات التي سبقته المتمثل في وضع وتعزيز القواعد والتقاليد الأساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبفضل العمل الفريد الذي يقوم به المؤتمر، فإن المجتمع الدولي لديه تحت تصرفه هذه الصكوك الرئيسية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها.

وفي هذا السياق، دعونا نتذكر الجهود التي بذلتها أوكرانيا لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار بالتخلي عن ترسانتها النووية والانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية. وتجسدت هذه الخطوة التي خطوناها إلى الأمام في مذكرة بودابست بشأن الضمانات

الأمنية عام ١٩٩٤. ووفقاً لمذكرة بودابست، تعهدت الجهات الموقعة عليها باحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وبالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أوكرانيا. وندين الأعمال العسكرية التي قامت بها روسيا في أوكرانيا، والتي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وندعو روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما فيها تلك الواردة في مذكرة بودابست. وأود أيضاً أن أشدد على أن هذه الخطوة تقوض أيضاً مصداقية جهود منع الانتشار النووي.

وترى لاتفيا أن هذا المؤتمر هو المكان الصحيح والمناسب لتنفيذ الصكوك العالمية تحقيقاً لأمننا المشترك. ولهذا السبب، فإن لاتفيا تشاطركم القلق العميق ذاته إزاء الجمود المستحكم منذ أمد طويل بالأعمال الموضوعية للمؤتمر.

وفي هذا المنعطف الحاسم، اسمحوا لي أن أعيد صياغة ما قاله شكسبير: إن الإنسان سيد مصيره في بعض الأحيان؛ والعيب ليس في أقدارنا، بل في أفعالنا. ومن ثم، فإنني أعتزم أن أوجه الانتباه إلى حقيقة أن الصعوبات الحالية في المؤتمر لا تعكس عيوب هذه الهيئة أو فشلها ولا تشكل سبباً لإنشاء عمليات موازية. بل إنها مجرد عرض لصعوبة اختيار نهج معين إزاء المسائل المطروحة.

ونرى أن هناك ثلاثة جوانب رئيسية ينبغي النظر فيها. أولاً، إن مدى نجاح الأعمال الموضوعية للمؤتمر يتوقف على استعادة أجواء الثقة بين الدول المشاركة واستعادة الشعور بالهدف المشترك الذي كان يجمع الأجيال السابقة من المفاوضين. ولعل أحد السبل الممكنة للمضي قدماً يتمثل في تيسير الحوار غير الرسمي بين الدول المشاركة من أجل معالجة الشواغل الأمنية الأساسية التي تتسبب في الخلافات. وهذا الحوار غير الرسمي ينبغي أن يجري بروح من الانفتاح والاستعداد للاحترام المتبادل والتفاهم الأعظم. وترى لاتفيا أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه محفل التفاوض الرئيسي، يتحمل أيضاً مسؤولية تعزيز التعاون المتناغم بين الدول المتفاوضة وتهيئة الظروف التي تشعر فيها الدول المشاركة بالأمان عند انخراطها في عملية التفاوض.

وثانياً، ينبغي للدول المشاركة حالياً وفي المستقبل أن تضع نصب أعينها باستمرار النجاحات الهائلة التي حققها المؤتمر والهيئات التي سبقته. فالصكوك التي وضعت من لا شيء وجرى تسليمها إلى المجتمع الدولي تستخدم فعلياً، وبطريقة ملموسة جداً ونجاح في تعاملنا مع مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في سورية وإيران. ويدل منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٣ إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على ما قد يكون لأعمال المؤتمر من تأثير هام على السلام والأمن الدوليين.

وثالثاً، إن لاتفيا مقتنعة بأن عالمية عضوية المؤتمر تمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية تكيف المؤتمر مع البيئة الأمنية الدولية الجديدة والمتغيرة. وليس من شأن هذا أن يكفل فقط استدامة هذه الهيئة في الأجل الطويل وفتح الباب أمام أفكار جديدة، ولكنه سوف يعطي أيضاً صوتاً لجميع الدول المهتمة بالتفاوض على اتفاقات تطبق عالمياً. ومنذ عام ١٩٨٢ قدمت ٢٧ دولة طلبات للانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح، ولاتفيا واحدة منها.

وعندما نتطلع إلى المستقبل، من المهم أن نتذكر آخر الإنجازات التي حققها المؤتمر. فالقرار الذي اتخذ عام ٢٠١٣ لإنشاء فريق عامل غير رسمي مكلف بوضع برنامج عمل دفع

الديناميات في اتجاه مشجع جداً. ونأمل كذلك أن يعزز الاجتماع المقبل لفريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية كثيراً المناقشات التي تجري في المؤتمر. وفي هذا الصدد، سمحوا لي أن أؤكد مجدداً تأييد لاتفيا الشروع فوراً في التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

ومن الجدير بالأهمية أيضاً أن نلاحظ بعض التطورات الأخيرة خارج المؤتمر والتي تظهر قدرة المجتمع الدولي المستمرة على تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. والأهم من ذلك أن كل هذه الإنجازات قد تحققت بفضل تصميم ووحدة المجتمع الدولي، وليس بفضل الجهود الفردية.

وشهدنا في العام الماضي أن المحادثات النووية التي شارك فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا وإيران توصلت إلى اتفاق مؤقت، أو خطة عمل مشتركة، أرسى الأسس لإجراء مزيد من المفاوضات بشأن التوصل إلى حل شامل طويل الأجل.

وتحقق نجاح ملحوظ آخر في عام ٢٠١٣ تمثل في استجابة المجتمع الدولي المنسقة والحازمة للهجوم اللانساني بالأسلحة الكيميائية في سورية، والذي أدى إلى انضمام هذا البلد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعملية التدمير الجارية لمخزونات من الأسلحة الكيميائية.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وفتح باب التصديق عليها في عام ٢٠١٣، والتي كانت بمثابة مكافأة للجهود الطويلة والدؤوبة الرامية إلى وضع أنظمة موحدة وملزمة قانوناً تشمل تجارة الأسلحة الدولية.

والجهود الجارية التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا لتخفيض ترساناتهما النووية في أعقاب سباق تسلح دام لعقود تستحق أيضاً اهتمامنا وتقديرنا. والنتائج التي أسفرت عنها هذه الجهود لا تزيد فقط إمكانية التنبؤ والاستقرار في منطقتنا. بل هي ضرورية أيضاً لتحقيق تطلعاتنا الطويلة الأمد على الصعيد العالمي، لأنها ترسي أسس اتفاقات نزع السلاح في المستقبل، بما في ذلك الاتفاقات التي يمكن أن تشارك فيها أطراف غير الولايات المتحدة وروسيا. وتعزيز أجواء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية عنصر لا غنى عنه لعمليات التفاوض في المستقبل.

وفي هذا الصدد، سمحوا لي أن أعرب عن دعمنا القوي للتنفيذ الموضوعي والمتوازن لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك خطة عمل ٢٠١٠. ونود أن نؤكد على أن النجاح في تحديد أعمال المؤتمر أمر حاسم في عملية التفاوض على المزيد من الاتفاقات اللازمة، ومن ثم سد الثغرات والسماح بالتنفيذ المستمر والمستدام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الفترة المفضية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في العام المقبل، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يسهم في تهيئة أجواء تفضي إلى النجاح، وترجو لاتفيا أن يتحقق ذلك.

ونحن ندرك جيداً أن هناك الكثير من العمل الذي ينتظر مؤتمر نزع السلاح، ولا شك في أن هناك العديد من الخلافات التي يتعين حلها على طول الطريق. ولكن ينبغي لنا أن نبحث عن كل فرصة لتجاوز الجمود الحالي في المؤتمر. وتمدني لاتفيا للمؤتمر أن يقوم بأعمال مثمرة ومجزية في عام ٢٠١٤ وبعد ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رينكيفتش على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة فترة قصيرة من أجل مرافقة السيد رينكيفتش إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة فترة قصيرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استؤنفت الجلسة العامة. وهل يرغب أي وفد في الإدلاء بكلمة الآن؟ أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أشكر من صميم قلبي تلك الشخصيات والوفود المرموقة ممن أعربوا عن تضامنهم مع أوكرانيا في هذه الأوقات العصيبة التي تمر بها، وأكدوا أهمية التقيد الصارم بالقانون الدولي والالتزامات الدولية.

وعملاً بأحكام المادة ٣٠ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، يود وفد بلدي أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن المسائل المعروضة في بيانه الذي أدلى به في ٣ آذار/مارس ٢٠١٤. وبصرف النظر عن المسائل "المسيسة" المتصلة بالحالة الراهنة في أوكرانيا، كما وصفها الوفد الروسي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أود أن أوجه اهتمام الوفد حصراً إلى المسائل الملحة التي تهم أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح.

وإن نظام عدم الانتشار الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي إحدى الصكوك التاريخية لنزع السلاح التي يستخدمها مؤتمر نزع السلاح، والضمانات الأمنية السلبية المدرجة في مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، والتي تشكل جزءاً من الإطار الأوسع لمعاهدة عدم الانتشار، إنما لها دون أدنى شك أهمية خاصة لمحفلتنا وتقع في صميم جدول أعماله. لذلك أود أن ألفت اهتمامكم إلى النداء التالي الذي وجهته أوكرانيا إلى المجتمع الدولي:

إن الحالة الراهنة في أوكرانيا تسبب احتلالاً في النظام الأمني الدولي الراهن ويمكن أن تؤدي إلى انتهاك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأصبحت أوكرانيا قبل عشرين عاماً عضواً في هذا النظام بموجب شروط معينة حصراً. وهذه الشروط كانت تقضي بأن تمنح الدول النووية الخمس ضمانات أمنية لأوكرانيا فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وقعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي مع أوكرانيا مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية. وأيدت الجمهورية الفرنسية وجمهورية الصين الشعبية المذكرة بالتوقيع على إعلانات منفصلة.

وخلال فترة عضوية أوكرانيا في معاهدة عدم الانتشار، كانت تنفذ بدقة جميع الأحكام الواردة في الوثيقة. وعلاوة على ذلك، أخذت أوكرانيا على عاتقها التزامات إضافية في إطار مؤتمر قمة الأمن النووي وأوفت بها بنجاح من خلال التخلص من جميع مخزوناتنا من اليورانيوم العالي التخصيب.

وأثارت أوكرانيا في عام ٢٠٠٩ مسألة الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً بهدف تعزيز مذكرة بودابست. وبررت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إعراضها آنذ عن اتخاذ هذه الخطوة بحجة عدم وجود خطر حقيقي يتهدد وحدة أراضي أوكرانيا وحرمة حدودها الدولية. كما أشارت الدول الضامنة إلى الاتفاقات الثنائية الشاملة الموقعة مع أوكرانيا.

ونشهد اليوم حالة يسعى فيها الاتحاد الروسي إلى تقويض نظام معاهدة عدم الانتشار بانتهاكه مذكرة بودابست.

وعدم احترام دولة ضامنة واحدة، أي الاتحاد الروسي، لالتزاماتها بموجب مذكرة بودابست من خلال غزوها العسكري لأوكرانيا يخلق حالة ترى فيها الدول القادرة على حيازة أسلحة نووية أن الصكوك القانونية الدولية غير كافية لضمان أمن وحرمة حدودها وسلامتها الإقليمية.

وبالتالي، فإن التطورات الراهنة في أوكرانيا سوف تحدد مستقبل علاقات المجتمع الدولي مع الدول التي تستطيع أن تختار الخيار النووي.

وفي هذا الصدد، لا تزال أوكرانيا تحت الدول الضامنة لأمنها بموجب مذكرة بودابست، أي الدول الحائزة لأسلحة نووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، على اتخاذ خطوات فورية وممارسة المزيد من الضغط على الدولة الغازية بهدف الحفاظ على المعاهدة وتفاذي الانتهاكات الجماعية لمعاهدة عدم الانتشار، لا سيما من قبل الدول القادرة على حيازة أسلحة نووية.

ونحث أيضاً جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار أن تضغط على الاتحاد الروسي بكل السبل الممكنة في هذا الصدد.

وتتطلب الظروف الراهنة إجراءات فعالة فورية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أوكرانيا، وأرى أن ممثل إيران قد طلب الكلمة الآن. وأعطيه الكلمة.

السيد آسايش طالب طوسي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويؤكد وفد بلدي، وأنا شخصياً، كامل دعمنا لكم وتعاوننا معكم.

ولم يكن وفد بلدي يعتزم الإدلاء بكلمة في هذا الوقت، وكان يفضل الإبقاء على الأجواء الإيجابية التي كانت سائدة خلال فترة رئاستكم، والتي أسفرت بشكل خاص عن اتخاذ قرار بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي. بيد أنه بسبب موقف معين غير بناء اتخذته كندا وبعض المواقف التي أعربت عنها مما لا أساس له من الصحة، اضطرت إلى توضيح بعض النقاط في هذا الوقت.

وهذه ليست المرة الأولى التي نرى فيها كندا، التي نصّبت نفسها وصياً على نظام عدم الانتشار، تسعى مرة أخرى لإثارة مسائل لا تقع خارج نطاق المؤتمر فحسب، وإنما تقوض أيضاً مصداقية هذه الهيئة الموقرة.

وسجل كندا الانتقائي وكيهها بمكيالين إزاء تنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واضحا ومعروفان جداً ولا يحتاجان إلى شرح. وحرمانها المنهجي لحق البلدان النامية غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ونهجها الانتقائي، من بين أمور أخرى، إزاء عدم الانتشار مقابل نزع السلاح النووي وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ليس سوى مثالين من الأمثلة التوضيحية لهذه السياسات غير الفعالة.

وفي الواقع، بعد قرابة أربعة عقود من وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال هناك شكوك جدية في حسن نية كندا إزاء نظام عدم الانتشار برمته. ومن المؤسف أن وفداً واحداً يحاول تنفيذ جدول أعماله الوطني من خلال سوء استخدام المؤتمر ويطلب من الآخرين أن يلبوا توقعاته غير المبررة. ومثال على ذلك، فإن مقترحاتها المتعلقة بتعديل النظام الداخلي والتي تخرج عن الممارسة المستقرة المتبعة في المؤتمر تدل على أن هذا الوفد يريد مؤتمراً طوع البنان. وينبغي النظر إلى هذا الأمر بالاقتران مع سياساتها الانتقائية الطويلة الأمد إزاء القانون الدولي لكي تعطي نفسها سلطة تقديرية كاملة لتقرر وتشرع في اتباع سياساتها الوطنية الأحادية الجانب.

وليس ثمة حاجة إلى شرح تفصيلي لسجل إيران الرفيع في الشرق الأوسط، بفضل أمور من بينها انضمامها إلى جميع الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وفي الواقع، فإن سياساتنا المستمرة والثابتة إزاء إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وجهودنا الصادقة التي بذلناها في سبيل هذا المؤتمر هي في حد ذاتها دليل واضح على التزامنا بعدم الانتشار ونزع السلاح.

وأخيراً وليس آخراً، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنتطلب من الوفد المذكور الامتناع عن الترويج لادعاءات عارية عن الصحة ضد طرف آخر في معاهدة عدم الانتشار النووي وأن يشارك الوفود الأخرى مشاركة بناءة في المناقشات التي تدور في المؤتمر لتيسير تحقيق أهدافه لا لتقويضها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إيران وأعطي الكلمة للمتكلم التالي على القائمة، ممثل السويد.

السيد لينديل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود بإيجاز شديد أن أضيف صوت وفد بلدي إلى أصوات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تناولت المسائل التي أثارها وفد أوكرانيا، أي أننا نشاطركم بالتأكيد القلق الذي يساوركم إزاء الحالة في المنطقة والعمليات الجارية فيها.

ونناشد أيضاً باحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، ونؤيد، بطبيعة الحال، مشاركة المجتمع الدولي في إيجاد حل سلمي للحالة. ونظراً إلى إثارة مسألة مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، فإنني أود أن أوجه الانتباه إلى الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين، ٣ آذار/مارس، التي تحدد موقف الاتحاد الأوروبي بصورة عامة، وتتناول تحديداً أيضاً مسألة مذكرة بودابست.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل السويد، وأعطي الكلمة للشخص التالي على القائمة، ممثل الاتحاد الروسي، السيد ألكسندر دينيكو.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا بعناية إلى جميع البيانات التي أدلي بها هنا اليوم، وأود أن أمارس حقنا في الرد، لأننا ببساطة مضطرون إلى ذلك. إن موقفنا من ولاية مؤتمر نزع السلاح والمسائل المدرجة في جدول أعماله لم يتغير. وإنني مندهش من السهولة التي بدأ ممثلو أوكرانيا يغيرون بها لهجة بياناتهم. فنحن لم نشكك مطلقاً ولا نشكك بالالتزامات الدولية التي أخذها الاتحاد الروسي على نفسه. وعلاوة على ذلك، ما فتئ الاتحاد الروسي يطالب بالتقيد الصارم بقواعد القانون الدولي وتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في تسوية النزاعات.

وما هذا الذي سمعناه اليوم؟ لقد سمعنا اليوم أن هناك خروجاً عن تقييمات ممثل أوكرانيا نفسه في بيانه السابق. أولاً، هو نفسه وصف الحالة في أوكرانيا بأنها غير عادية، أي تتطلب استجابة مناسبة. وهذا لا يعني بأي حال أننا نستهيئ بإسهام أوكرانيا أو نقلل من شأنه في قضية نزع السلاح وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فنحن نقدر تقديراً عالياً الخطوات التي اتخذتها أوكرانيا، أولاً، من أجل الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، وثانياً، التزامها بأحكام المعاهدة.

بيد أنه نظراً إلى الحالة الراهنة في البلد فقد أشرت إلى مجلس الأمن، حيث تجري مشاورات ذات صلة بالموضوع. وعلاوة على ذلك، يمكنني أن أتلو عليكم تقييمات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم أمس بالنسبة إلى أوكرانيا. أما فيما يتعلق بطبيعة السلطات الحالية في أوكرانيا، فلا يمكن إعطاء سوى تقييم واحد فقط. فهي تتميز بانقلاب دستوري والاستيلاء المسلح على السلطة.

لماذا حدث هذا؟ بسبب اتفاق ٢١ شباط/فبراير. فيانوكوفيتش، الذي كان ولا يزال بحكم القانون الرئيس الشرعي لأوكرانيا، وافق على جميع مطالب المعارضة، أي إجراء انتخابات نيابية وانتخابات رئاسية مبكرة وما إلى ذلك.

فما الذي جرى بعد ذلك؟ جرى عندئذ تشكيل السلطات التي وصفها الرئيس الروسي بأنها مشروعة إلى حد ما، ولكن فقط فيما يتعلق بالبرلمان لا ببقية السلطات.

فماذا يجري الآن في أوكرانيا؟ ثمة فراغ في السلطة الدستورية الذي هو السبب في عدم قدرتها على رصد الحالة في المناطق أو، على العكس من ذلك، قامت القوى المتشددة التي ناقشناها في اجتماعنا الأخير بقيادة السلطات إلى الحالة الراهنة.

ومع ذلك، ونظراً إلى أن المسألة التي نناقشها تقع خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح، أود أن أكرر أن من الضروري مراعاة جميع العوامل برمتها. ويمكنني أن أسهب في الكلام، ولكن بالنظر إلى أن مؤتمر نزع السلاح مؤتمر فريد من نوعه، لأنه يجمع هنا، في معظم الحالات، خبراء متخصصين جداً في ميدان نزع السلاح، لذلك لا أريد أن أسهب أكثر من هذا في شرح هذه المسألة. وأود أن أركز على نقطتين فقط.

أولاً، أوكرانيا ليست مجرد بلد قريب منا، بل هي بلد مجاور، ونحن لسنا على الإطلاق غير مباليين بما يجري هناك. وفي هذا الصدد، أود أن أشاطر الذين تكلموا عن الحالة التي نشأت في أوكرانيا مشاعر القلق التي أعربوا عنها، وهذا هو الموقف الآن. ويشهد على ذلك ما قاله الرئيس الروسي في المقابلة التي جرت معه يوم أمس.

وثانياً، هناك شيء آخر لا أستطيع أن أفهمه. فممثل أوكرانيا تحدث في بيانه اليوم وتحدث بعضهم في بياناتهم عن أفعال الاتحاد الروسي وكأنها حقائق صعبة. لقد تحدثوا كما لو كانت القوات الروسية متواجدة في أراضي أوكرانيا، على الرغم من أن الحالة على العكس من ذلك تماماً. ووفقاً للاتفاقات الحالية، لا يوجد سوى أسطول البحر الأسود للاتحاد الروسي في إقليم أوكرانيا. وهو متواجد في مناطق الانتشار. وبطبيعة الحال، اتخذت تدابير فيما يتعلق بتدهور الحالة في أوكرانيا وجمهورية القرم بغية ضمان أمن المنشآت.

وفيما يتعلق بالقرارات، لا سيما قرارات مجلس الاتحاد، فإن صلاحية استخدام القوات المسلحة للاتحاد الروسي منطوية بالرئيس، على النحو المنصوص عليه في الدستور. والرئيس لم يمارس هذا الحق كما أكد عدة مرات خلال المقابلة. بيد أن هذا الاحتمال قائم. فالرئيس يتمتع بهذا الحق، وفي حالة تزعزع استقرار الحالة في أوكرانيا، فقد يمارس هذا الحق، ولكنه، كما أكد في عدة مناسبات، لن يمارسه إلا كملاذ أخير.

وأخيراً، أعود إلى ما قيل بشأن مسألة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار، فأقول إننا أيدنا وما برحنا نؤيد تعزيز هذا النظام. وهذا هو موقفنا المبدئي. ونحن لم نتراجع عنه ولن نتراجع عنه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد كريستوفر بـك.

السيد بـك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لا تزال الولايات المتحدة ثابتة في دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونحث جميع الأطراف على تجنب اتخاذ خطوات يمكن أن يساء فهمها أو قد تؤدي إلى خطأ في الحسابات في هذا الوقت الحساس.

وكما قلت في هذه القاعة يوم الاثنين فإن إجراءات روسيا في أوكرانيا تمثل انتهاكاً واضحاً لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتشكل خرقاً للقانون الدولي وتهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويجب أن يبدأ الحوار بين أوكرانيا وروسيا على الفور بتيسير دولي إذا اقتضى الأمر.

وترفض الولايات المتحدة مبررات روسيا لأفعالها. ولم نر أي دليل على وقوع اعتداءات على الروس الإثنيين أو أي تمييز ضدهم. وعلاوة على ذلك، فإن السيد يانوكوفيتش فقد شرعيته كزعيم لأوكرانيا، إذ إنه تخلى عن مسؤولياته بفراره أثناء أزمة سياسية وقبل التوقيع على تشريع بالغ الأهمية يلزم لتنفيذ اتفاق ٢١ شباط/فبراير.

ثم صوت البرلمان في شبه إجماع، بما في ذلك جميع أعضاء حزب السيد يانوكوفيتش نفسه تقريباً، لانتخاب رئيس جديد للبرلمان، وهو يتولى الآن مهام رئيس النيابة.

كما تؤيد الولايات المتحدة دعوة أوكرانيا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للأطراف الموقعة على مذكرة بودابست عام ١٩٩٤، أي أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وكانت الأطراف الموقعة قد أكدت مرة أخرى التزامها باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ووفقاً للميثاق، أكدت الأطراف الموقعة مجدداً أيضاً التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد وحدة أراضي أوكرانيا أو استقلالها السياسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة. وطلب ممثل أوكرانيا مرة ثانية الإدلاء بكلمة. لكم الكلمة، سيادة السفير.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببعض التعليقات على ما قاله ممثل الاتحاد الروسي وأن أدلي ببعض الملاحظات في هذا الصدد.

أولاً، أود أن أذكر بأن أوكرانيا هي دولة مستقلة ذات سيادة. ولم تطلب أوكرانيا من الاتحاد الروسي المساعدة لتثبيت الاستقرار في أوكرانيا. ولدينا سلطتان شرعيتان جديدتان في أوكرانيا هما الرئيس بالنيابة والحكومة. وهما لم يطلبوا من الاتحاد الروسي المساعدة في تثبيت الاستقرار في بلدي.

وأود أيضاً أن أوجه الاهتمام إلى حقيقة أن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في ٢١ شباط/فبراير لا يزال خريطة طريق من أجل تثبيت الاستقرار في بلدي في آخر المطاف. وقد جرى تنفيذ بعض عناصر هذه الوثيقة بالفعل. وأشير إلى عودة أوكرانيا إلى دستور عام ٢٠٠٤ وبعض الأحكام الأخرى في هذه الوثيقة الهامة. والحكومة الجديدة والرئيس بالنيابة وبرلمان أوكرانيا ملتزمون بهذه الوثيقة.

ولذلك فإن سؤالي موجه إلى زميلي الروسي فيما يتعلق بوجود القوات المسلحة للاتحاد الروسي في جمهورية القرم. وأود أن أسأل: ماذا يفعل أكثر من ٦٠٠٠ جندي إضافي الآن في جمهورية القرم؟ وما مهمتهم؟ وأود أن أذكر في هذا الصدد أن وجودهم يشكل الآن عاملاً مزعجاً جداً للاستقرار، لا في أوكرانيا وحدها، بل في المنطقة برمتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير كليمنكو. والمتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل بيلاروس.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يدلي فيها وفد بلدي بكلمة خلال رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب وأن أتمنى لكم كل النجاح في عملكم.

وسأتحى الإيجاز. وإنني آخذ على محمل الجد رأي الوفود بضرورة أن تتحلى مناقشتنا بالموضوعية. وأود أن أذكر بأنه خلال دورتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لمؤتمر نزع السلاح، والدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، أوضح وفد بيلاروس أن طرفين قدماً ضمانات أمنية إلى بيلاروس بموجب مذكرة بودابست ١٩٩٤ أخفقا في الوفاء بالتزامتهما. وأنا أشير إلى الطرفين الضامنين اللذين هما من البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد طالبت بيلاروس هذين البلدين مراراً بالوفاء بالتزامتهما كاملة. ولكنهما لم يفيا بذلك بعد. وثمة عقوبات اقتصادية مفروضة على بيلاروس خلافاً لأحكام صك هام.

وفي هذا الصدد، يحتفظ وفد بيلاروس بحقه في تقديم مزيد من المعلومات إلى المؤتمر عن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد بولارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): كما قال سفير بلدي في هذه القاعة يوم الاثنين، لا تزال المملكة المتحدة تؤيد أوكرانيا تأييداً تاماً، وتؤيد في هذا الصدد تأييداً تاماً البيانات التي أدلى بها ممثلو أوكرانيا والولايات المتحدة والسويد بشأن هذه المسألة.

ونرى أن ما قامت به روسيا يشكل انتهاكاً واضحاً لسيادة أوكرانيا. وما زلنا ندعو جميع الدول إلى التحلي بضبط النفس في مواجهة هذه الأزمة ونؤيد تأييداً تاماً الدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للأطراف الموقعة على مذكرة بودابست.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة. هل هناك أي وفد آخر يود الإدلاء بكلمة؟ وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعتذر لأنني مضطر مرة أخرى لممارسة حق الرد. أشرت في ردي السابق إلى بيانات رئيس الاتحاد الروسي، أي إلى الشخص الذي يشغل أعلى منصب في الاتحاد الروسي، والذي لا يقرر فقط السياسة الخارجية وإنما أيضاً السياسة العسكرية للاتحاد الروسي. وإذا بدأنا التشكيك في العبارات المنطوقة والتأكيدات المقدمة على أعلى مستوى في الدولة، فإنني لا أعرف ما الحجج الأخرى التي يمكن أن نسوقها إذاً في هذا الصدد.

وثانياً، إن الرئيس سيمارس الحق الذي اكتسبه، حسبما قال، كملاذ أخير فقط لحماية المواطنين الذين هم في أوكرانيا إذا ما تدهورت الحالة تدهوراً حاداً. وإذا لم تتوفر هذه الشروط المسبقة، فلن ينظر في المسألة على الإطلاق.

وأما فيما يتعلق بالأعمال العدوانية التي كثيراً ما اتهمنا هنا بارتكابها، فلا بد لي أيضاً من القول، بالإحالة إلى رئيس الاتحاد الروسي، إن التدريبات التي أجريت لا علاقة لها بأوكرانيا. وقد اكتملت التدريبات وصدر أمر إلى القوات بالعودة إلى المناطق التي تنتشر فيها بصورة دائمة.

وثالثاً، فيما يتعلق بالسؤال عن إمكانية إقامة وحدة بين جمهورية القرم وروسيا، قال الرئيس بكل بساطة إنه بصفته رئيساً لا ينظر في تلك المسائل. فالمسائل المتعلقة بهيكل إحدى الدول إنما هي مسائل تعني شعوباً، أو بعبارة أكثر دقة، تعني شعوباً وأقاليم تعيش فيها شعوب. ولا ينبغي أن يكون الأمر خلاف ذلك هنا. ومن ناحية أخرى، في حين أن بعض الشعوب تتمتع بهذا الحق، على سبيل المثال في اسكتلندا، فلم لا تستطيع شعوب أخرى أن تحذو نفس الحذو؟ وقد تحدث الرئيس عن هذا الأمر أيضاً. وأشجع الجميع بقوة على قراءة هذه المقابلة الموسعة، حيث سيجد فيها الكثيرون إجابات عن الأسئلة التي أثارت هنا والتي لا تزال تثار في شكل توبيخ ميسر جداً وغير ذلك.

وأخيراً، أود أن أنتقل إلى مسألة فقدان يانوكوفيتش للشرعية. فكما تعلمون، فإن مسألة سيادة الدولة وأعلى منصب في جهاز الدولة كضامن لهذه السيادة هي مسألة تبلغ من الحساسية حداً لا يسمح بتناولها على هذا المستوى، أي على مستوانا. فإذا قرأتم البيان الذي أدلى به الرئيس فلاديمير بوتين، وجدتم فيه إجابة عن هذا السؤال. وأنا لا أعرف، فرما تغير قانون أوكرانيا إلى درجة أنه قد طرأ تغيير على الظروف، أي إن الأمور تبدو مختلفة تماماً، ولكن رئيس روسيا أشار إلى ثلاثة ظروف: وفاة الرئيس؛ وإعلانه الشخصي؛ أو توجيه اتهام. فلا مجموعة الظروف الأولى أو الثانية أو الثالثة قائمة.

وبالنسبة إلى غيابه، فالحقيقة هي أن غائب الآن. وقد أعطى الرئيس الروسي تفسيراً لذلك أيضاً بقوله إن الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش قدم طلب لجوء إلى روسيا خشية على أمنه الشخصي لأنه عندما جرى تنفيذ الأحكام التي تعنيه شخصياً من اتفاق ٢١ شباط/فبراير، جرى سحب قوات الأمن من مركز كييف وتم الاستيلاء على الحي الحكومي. ولا يزال المسلحون يسيطرون على شوارع كييف ومن غير الواضح من الجهة المسؤولة عنهم وهم يرتدون شارات عسكرية خاصة بهم. وقد تحدث الرئيس عن هذا الأمر أيضاً.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن هذا هو أحد أسباب، أو السبب الرئيسي لما ذكره الرئيس الروسي عن النداء المباشر الذي وجهه رئيس أوكرانيا الحالي والشرعي وطالب فيه باستخدام القوات المسلحة الروسية للدفاع عن حيوات مواطني أوكرانيا وحرّياتهم وصحتهم، وأشدّد على عبارة 'مواطني أوكرانيا'.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. هل هناك أي وفد آخر يود الإدلاء بكلمة؟ وأعطي الكلمة مرة أخرى لسفير أوكرانيا.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة للمرة الثالثة اليوم، ولكنني مضطر لذلك لتقديم بعض التوضيحات بخصوص ما قيل قبل قليل. أولاً، أود أن أؤكد لكم أنني على اطلاع جيد للغاية على المقابلة المذكورة؛ ومع ذلك، لدي بعض التعليقات المتعلقة بما قاله ممثل الاتحاد الروسي.

بادئ ذي بدء، قيل إن المناورات انتهت. نعم انتهت حسبما فهمت. ولكن في الوقت نفسه لا يزال هناك التواجد العسكري، أي التواجد الإضافي للقوات المسلحة الروسية في جمهورية القرم، وهذا التواجد لا يقتصر على وحدات أسطول البحر الأسود. واستناداً إلى معلومات ذات صلة بالموضوع، هناك أسطولان روسيان إضافيان متواجدان في جمهورية القرم، وهذا ما لدينا الآن.

وفيما يتعلق بشرعية الرئيس السابق لأوكرانيا، إذا عدنا إلى الأحداث التي وقعت في نهاية شباط/فبراير، أود أن أوجه انتباهكم إلى أن هناك حالة غير عادية في أوكرانيا. فلقد سالت الدماء في شوارع أوكرانيا ولم يكن رئيس البلد متواجداً يوم السبت، ٢٢ شباط/فبراير، ولذلك تولى برلمان أوكرانيا المسؤولية عن البلد بسبب خصوصية الحالة. وقد صدرت جميع القرارات المتعلقة برئيس أوكرانيا بالنيابة وحكومة أوكرانيا والقوانين التي اعتمدها برلمان أوكرانيا بأغلبية دستورية. وحتى أن ممثلي أحزاب المعارضة، بما في ذلك حزب المناطق والحزب الشيوعي، صوتوا لصالح هذه التشريعات.

وأخيراً وليس آخراً، فيما يتعلق بتدهور حالة الأقلية الناطقة بالروسية في أوكرانيا، أود أن أوجه اهتمامكم إلى المذكرة الإعلامية للبعثة الدائمة لأوكرانيا عن الحالة الراهنة للأقلية الروسية في جمهورية القرم، والتي جرى تعميمها على جميع البعثات الدائمة في جنيف فضلاً عن المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها. كما أود أن أوصي زميلي من الاتحاد الروسي بقرائها بعناية بالغة.

وأود أن أضيف شيئاً آخر: لو جرت حماية حقوق الأقليات الأوكرانية في الاتحاد الروسي بهذه الطريقة، لكنّ سعيداً تماماً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير كليمنكو. وطلب الاتحاد الروسي الإدلاء بكلمة مرة أخرى. السيد دينيكو، لكم الكلمة.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بحقوق الأقليات الأوكرانية في روسيا، هناك الآن ٣,٥ ملايين أوكراني يعيشون في روسيا على أساس دائم أو مؤقت. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أنه وفقاً للبيانات الرسمية لدائرة الهجرة الاتحادية، عبر منذ بداية هذا العام أكثر من ٦٥٠ ألف شخص الحدود الأوكرانية - الروسية، بما في ذلك ١٥٠ ألف شخص في الأسبوعين الماضيين. وقد طرأت زيادة ملحوظة على عدد الأشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على الجنسية الروسية للبقاء في روسيا، كما نقول، حتى تنتهي الأوقات العصيبة بوجه عام. وأنا لا ألق شياً هنا؛ بل إنني ببساطة أستقي من الإحصاءات الرسمية للاتحاد الروسي. أما كيف تقيم هذه الإحصاءات فأمر متروك لتقدير الحاضرين هنا، ولكنني أود أن أشير إلى أن مناقشتنا أخذت تبتعد أكثر فأكثر عن المسائل التي ينبغي تناولها في مؤتمر نزع السلاح.

ولقد سمعت الدعوة الموجهة إلى الأطراف الضامنة لمذكرة بودابست بعقد اجتماع في أقرب وقت ممكن. ولكنني أعتقد أنه من غير اللائق دبلوماسياً إجراء محادثات في ظل احتدام المشاعر وتنازع المطالب.

وثانياً، ليس من الممكن ببساطة نشر أسطولين روسيين إلى منطقة شبه جزيرة القرم. فليس لدى روسيا سوى أربعة أساطيل كبيرة وأسطول صغير واحد. ولذلك، فإن توجيه اثنين من الأساطيل، مثل أسطول منطقة المحيط الهادئ وأسطول الشمال، إلى البحر الأسود سيكون أمراً صعباً.

أما بالنسبة للستة آلاف رجل إضافي، فإذا قال الرئيس إن أسطول البحر الأسود موجود في أوكرانيا والشيء الوحيد الذي قام به هو اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الأمن، إذا فإن الأمر كما يقول. وليس لدي شيء آخر أضيفه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي وأعطي الكلمة الآن إلى سفير أوكرانيا الذي طلب الإدلاء بكلمة.

السيد كليمنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن ما قيل. بادئ ذي بدء، إن الإحصاءات المذكورة هي إحصاءات قدمها الجانب الروسي. وفيما يتعلق ببيانات السلطات الأوكرانية في هذا الصدد، أود أن أشير إلى أننا لا نملك هذه الأرقام، وستتحقق منها. وبمجرد أن تصلنا الأرقام النهائية من الجانب الأوكراني، فإنني أود أن أشاطر جميع الممثلين المهتمين هذه الأرقام.

ولقد تطرقت إلى وجود بعض الوحدات الإضافية التابعة للأسطولين. وأنا لم أتكلم عن أساطيل، تكلمت عن وحدات تابعة للأسطولين، وهي الوحدات التابعة لأسطول بحر البلطيق وأسطول الشمال. وهذا استناداً إلى المعلومات المقدمة لنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير كليمنكو. هل هناك أي وفد آخر يود الإدلاء بكلمة؟ لا أرى أحداً. تُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠. رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.